

رابعاً : النظام الاقتصادي المختلط

بعد الحرب العالمية الثانية واجهت الدول المختلفة تحديات مزدوجة فهي من جهة كانت مطالبة بتأمين معدلات نمو اقتصادي عالي أما لتجاوز عقبة التخلف على صعيد البلدان النامية أو الإصلاح وتعويض ما دمرته الحرب بالنسبة للدول المتقدمة ، أما من الناحية الأخرى فكان لابد من إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات محدودة الدخل ، ولبناء دولة رفاهية الكفيلة لضمان الاستقرار السياسي ، من هنا نشأ الاقتصاد المختلط الذي اعتمد على النظام الرأسمالي مع أخذ بإيجابيات النظام الاشتراكي أو اعتمد على النظام الاشتراكي مع الاخذ بإيجابيات النظام الرأسمالي فنشأت مجموعتين من النظم فهي النظام الرأسمالي ذات توجه اشتراكي أو نظام اشتراكي ذات توجه رأسمالي ، ويمكن التمييز لهذا الشكل من النظم كالاتي :

- 1- وجود القطاع الخاص بجانب القطاع العام وإعطاء فرصة لكل منهما في ممارسة دوره بحرية .
- 2- وجود آلية سوق أو ما يسمى تلقائية العمل الاقتصادي مع التخطيط المركزي ، إذ يعمل القطاع الخاص بموجب قوانين السوق ويعمل القطاع العام بموجب خطة مركزية .
- 3- ضمان رقابة الدولة على عمل القطاع الخاص للحد من احتمال نشوء الاحتكار التام أو اي انحراف آخر .

- 4- تدخل الدولة لضمان حقوق العاملين من خلال تشريعات حكومية مثل تحديد الحد الأدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وتحريم عمالة الاطفال .

وتكاد الانظمة المختلطة تتشابه بالأهداف الآتية :

1- الحفاظ على نظام المنافسة والحد من آثار الاحتكار ، أما بمنعه أو بتحديد الاسعار الاحتكارية .

2- تقليل التفاوت في توزيع الدخل أو تخفيف آثاره الضارة .

3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تشريعات التأمين ضد البطالة والتقاعد والتأمين ضد المخاطر الطارئة .